اثر عاملين آخرين مهمين: مستوى الدخل بالراس وهو الذي يعكس القدرة الاستيعابية الداخلية من جهة، وقدرة الدولة على الوصول الى الاسواق الخارجية من جهة اخرى. وعرضت الى ان المشكلة الاساسية امام الدول الصغيرة هي عدم قدرتها على تنويع انتاجها وهو ما يضطرها، بالتالي، للاعتماد على الاستيراد الى درجة مبالغ فيها. هذا الى جانب عدم قدرة الدول الصغيرة على الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها الانتاج الواسع. وخلصت الى النتيجة المكرورة بأن الدول الصغيرة يمكنها خلق الشروط التي تتيح لها فرص الاستفادة من وفورات الانتاج الواسع عبر المساهمة في منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي مع دول اخرى. ولكن، اذا كانت اشكال التعاون هذه غير ممكنة «بسبب الاعتبارات السياسية، كما هو الحال عليه في الضفة الغربية، فإن بعض الفوائد التي تم ذكرها اعلاه يمكن تحقيقها عبر الاتحاد الاقتصادي، وهي السياسة التي تطبقها اسرائيل في المناطق المدارة» (ص ١١). عجيب، أوليس الاتحاد الاقتصادي شكلاً ارقى من اشكال التعاون من الاتحاد الجمركي؟ ثم، اذا كانت الاعتبارات السياسية تحول دول تأسيس اتحاد جمركي بين الضفة الغربية واسرائيل، فكيف يمكن لهذه الاعتبارات أن تسمح بتأسيس اتحاد اقتصادي بينهما؟ على اية حال، تعود الباحثة للحديث، بشكل مبهم وفي نفس الصفحة، عن افضلية «التعاون الاقليمي» في المنطقة.

مسلحة بهذه الخلفية النظرية، التي يمكن تلخيصها بجملة واحدة: ان التعاون الاقليمي مفيد للتطور الاقتصادي، تنطلق السيدة بول الى الفصل الثاني الذي يبحث في تاريخ وجغرافية الضفة الغربية. ومنه الى الفصول الخمسة الوصفية اللاحقة التي تتناول المعطيات: التطور الاقتصادي العام، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الموارد البشرية وقوة العمل، واخيراً بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية.

الدراسة الثانية جاءت في كتاب ضم مجموعة ابحاث عرضت في مؤتمر نظمه معهد الشرق الاوسط في واشنطن، في العام ١٩٧٠. ولقد ضم الكتاب بين دفتيه سبع دراسات: الخلفية التاريخية لظهور القومية العربية في فلسطين، موقع القدس في الكينونة العربية المحتملة، الاشكال الممكنة للكينونة الفلسطينية، الوضع والتطور الاقتصادي في الاردن قبل العام ١٩٦٧، اقتصاد الكينونة الفلسطينية، اقتصاد القدس المدولة، اطار العمل الاقتصادي والسياسي في المستقبل. كما يتضح من عناوين الدراسات، فان الجسم الاعظم من الكتاب يركز على الابعاد السياسية لقيام الدولة الفلسطينية مع اعطاء اهمية خاصة لمسألة القدس ووضعها المميز. تستثنى من ذلك دراستان قام بهما ريتشارد وارد، تبحث الاولى في الاقتصاد الاردني، وتتناول الثانية اقتصاد الدولة الفلسطينية المقترحة. والدراسة الاخيرة هي محور اهتمامنا في هذه المراجعة.

يبدأ وارد دراسته بافتراض ان الدولة الفلسطينية سوف تشتمل على المساحة الممتدة من نهر الاردن الى الحدود التي كانت قائمة بين الاردن واسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ (نحو ٢٢٠٠ ميل مربع). وضع القدس السياسي سوف يتغير بطبيعة الحال ولكن يفترض الباحث انه بغض النظر عن طبيعة التسوية السياسية للمدينة فأن الدولة الفلسطينية سوف تتاح لها فرصة الحصول على جزء من القطع الاجنبي المتحصل للمدينة من نشاطات السياحة والتجارة. اذن، شكل التسوية السياسية لمدينة القدس سوف ينعكس اقتصادياً بشكل نسبة احراز الدولة الفلسطينية من اجمالي القطع الاجنبي الذي تحرزه المدينة.

من الجدير بالملاحظة ان كلاً من دراسة بول ودراسة وارد لا تستبعدان، مبدئياً، امكانية الحاق قطاع غزة بالدولة الفلسطينية، ولكنهما، في الوقت ذاته، لا تقحمان اقتصاد القطاع في التحليل مباشرة، اذ يقتصر تقييمهما على اقتصاد فلسطين الوسطى. ويبدو ان مشكلة ندرة الاحصاءات حول قطاع غزة في الفترة السابقة من العام ١٩٦٧ هي السبب الرئيس وراء ذلك. من ناحية ثانية، لا توجه الدراستان اهتماماً كافياً لمسألة عودة الفلسطينيين من المهجر الى الدولة الفلسطينية حال تأسيسها. ويشكل هذا نقطة ضعف بارزة، اذ ان ازدياد عدد السكان بمقدار مليون نسمة على الاقل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً لا بد وان